

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٧٠**

الاثنين، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٢

نيويورك

الرئيس:	السيد إمير جونز باري	(المملكـة المتحـدة لبريطانيـا العظمـى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد أصمدي
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سولير توريوس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2007/213)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2007/213)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/240، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية. ومعروض على الأعضاء أيضا الوثيقة S/2007/213، تقرير الأمين العام عن السودان.

أود أيضا أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2007/212، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم اسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لممثل قطر، الذي يرغب في الإدلاء ببيان قبل التصويت.

السيد البدر (قطر): سيدي الرئيس، يعرب وفد بلادي عن تقديره لكم في يوم انتهاء توليكم رئاسة مجلس الأمن. ولقد كانت أمامنا في الفترة المنصرمة مواضيع في غاية الأهمية للإنسانية وحفظ الأمن والسلم الدوليين. ونرجو أن نكون قد عملنا على معالجتها وفقا لما تمليه علينا ضمائرنا.

ووفد بلادي، منذ بداية فترة عضويته في مجلس الأمن، كان ولا يزال حريصا كل الحرص على مراعاة العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك وفق الاعتبارات السياسية من منظورها الإيجابي عند تعامل المجلس مع سائر القضايا، بما في ذلك ما يتعلق بالسودان الذي بادر بطلب المساعدة من الأمم المتحدة لمعالجة بعض قضاياه الداخلية التي تحتاج إلى دعم بناء وشفاف من الأسرة الدولية.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن السودان اتخذ خطوات إيجابية عديدة بالشراكة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كما أكد على ذلك مؤخرا بيان مجلس الأمن الصادر في ١٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٧. وكل ما يحتاج إليه السودان هو المساعدة بأسلوب قائم على التشجيع والاحترام المتبادل ليتم الحفاظ على الانجازات التي تحققت، بل والبناء عليها وحمايتها من أي تأثير سلبي.

إن الغرض من مشروع القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه هو تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، المنشأة عملا بالقرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، المعني باتفاق السلام الشامل في السودان. ونحن نشكر زملاءنا الذين بادروا بطرح مشروع هذا القرار. وقد أعربنا لهم عند النظر في الصيغة الأولى لمشروع القرار على التحفظات التي لدينا على مشروع القرار، وعن أنه يتعدى الغرض منه ويتطرق لقضايا مختلفة لها آليات أخرى لمعالجتها. كما لاحظنا أن لغة مشروع القرار في البداية لم تكن تنسجم مع التطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقة بين السودان والأمم المتحدة، التي نحن حريصون كل الحرص على تطويرها.

كما كان تباين وجهات النظر عند مناقشة مشروع القرار في صيغته الأولى يبقي المجلس بعيدا عن التوافق. وبالتالي، ومع اقتراب موعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، قررنا من جانبنا في وفد دولة قطر طرح

مشروع قرار في محدد لتجديد ولاية البعثة، ليكون هو البديل للمجلس عند الاقتضاء. إلا أننا وفي الساعات الأخيرة لمسنا تفهما وتجاوبا بنَّاء من مقدمي مشروع القرار. ونثني على هذا التجاوب الذي أدى إلى تقريب وجهات النظر والحصول على تسوية تساعدنا على اعتماد مشروع القرار المطروح أمامنا.

وفي الختام، فإن وفد بلادي يولي أهمية كبيرة للعمل الجماعي القائم على التعامل مع كل قضية في حدودها، بدون خلطها مع القضايا الأخرى، ووفقا لمبدأ المهنية والشفافية. وهذا هو السبيل الأمثل لخدمة الإنسانية ولتعزيز دور مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الإتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بيرو، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٥٥ (٢٠٠٧).

نظرا لعدم وجود متكلمين مدرجين في قائمتي تعليلا للتصويت بعد التصويت، بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.